من تحصين نتنياهو إلى محاسبته.. دلالات الصراع على رئاسة الكنيست

د/ محمد أحمد صالح

تكشف معركة تغيير رئيس الكنيست الإسرائيلي عن تصاعد الصراع بين معسكر جادي إيزنكوت ومعسكر بنيامين نتنياهو للسيطرة على المؤسسة التشريعية. ويسعى معسكر التغيير إلى استبدال أمير أوحانا، المحسوب على الليكود والمقرب سياسياً من نتنياهو، برئيس جديد يتيح إعادة ترتيب الأجندة البرلمانية، ومراجعة تشريعات التعديلات القضائية، وفتح ملفات التحقيق في إخفاقات ٧ أكتوبر. في المقابل، يحاول معسكر نتنياهو استثمار الخلافات داخل المعارضة وتأخير التغيير. وتكتسب المعركة أهمية إضافية بسبب ارتباط أوحانا السابق بمقترحات توسيع الحصانة البرلمانية. وتمثل نتائجها اختباراً لتماسك الأغلبية الجديدة وقدرتها على تقليص النفوذ السياسي والمؤسسي لنتنياهو.

مقدمة

تكتسب رئاسة الكنيست الإسرائيلي أهمية تتجاوز إدارة الجلسات وتنظيم العمل البرلماني؛ فهي موقع مؤثر في إدارة الأجندة التشريعية، وتحديد مسارات بعض الإجراءات البرلمانية، وتنظيم عمل اللجان، والتعامل مع المبادرات التي تقدمها الحكومة والمعارضة. ولذلك فإن التنافس على هذا المنصب يمكن أن يتحول إلى جزء من الصراع على السيطرة على مؤسسات الدولة، خصوصاً عندما تكون الخلافات بين المعسكرات السياسية مرتبطة بمستقبل الحكومة، والملفات القضائية، والتعديلات القانونية، ومستقبل بنيامين نتنياهو السياسي.

لكن من الضروري التمييز بين ثلاثة أمور: تغيير رئيس الكنيست، وتغيير الأغلبية البرلمانية، وتغيير الحكومة؛ فهذه مسارات مترابطة سياسياً، لكنها ليست إجراءً واحداً من الناحية الدستورية والقانونية.

لماذا بدأ معسكر التغيير معركة رئاسة الكنيست الآن؟

وفقاً للتطورات المنشورة في ٥-٨ نوفمبر ٢٠٢٦م، فإن التحرك يستهدف رئيس الكنيست الحالي أمير أوحانا، المنتمي إلى حزب الليكود. وتأتي المطالبة باستبداله بالتزامن مع انعقاد دورة الكنيست السادسة والعشرين، وفي أعقاب الانتخابات الإسرائيلية التي جرت في ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٦م. المبادرة تقودها القوى المناهضة لنتنياهو، وفي مقدمتها حزب "يشار" بقيادة جادي إيزنكوت، إلى جانب أحزاب نفتالي بينيت، ويائير جولان، وأفيجدور ليبرمان، وبمشاركة القائمتين الفلسطينيتين: القائمة المشتركة والقائمة الموحدة.

وتقوم المبادرة على مجموعة من الاعتبارات الاستراتيجية:

-انتزاع السيطرة على المؤسسة التشريعية: لا يريد معسكر التغيير أن ينتظر تشكيل الحكومة الجديدة حتى يبدأ ممارسة نفوذه البرلماني؛ بل يسعى إلى السيطرة على رئاسة الكنيست منذ الجلسات الأولى، ما يمنحه موقعاً مؤثراً في إدارة الجلسات والأجندة التشريعية.

-منع نتنياهو من استخدام الوقت البرلماني: استمرار أوحانا في منصبه يمنح الليكود موقعاً إجرائياً مهماً خلال الفترة الانتقالية، وهي فترة حساسة قد تتحدد فيها إمكانية تشكيل الحكومة الجديدة.

-تسريع إعادة النظر في تشريعات التعديلات القضائية: يريد المعسكر الجديد طرح قوانين وتعديلات تعيد النظر في التشريعات التي أقرها الائتلاف السابق بشأن القضاء والتوازن بين السلطات.

-إنشاء لجان تحقيق ورقابة: من بين الأولويات المطروحة إنشاء لجنة تحقيق رسمية في إخفاقات ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، وإعادة تشكيل لجان الخارجية والأمن والمالية وغيرها.

-تثبيت حقيقة أن الأغلبية البرلمانية لا تعني بالضرورة أغلبية حكومية: يسعى إيزنكوت إلى إثبات أن بإمكان معارضي لنتنياهو ممارسة سلطة برلمانية حتى قبل نجاحهم في تشكيل ائتلاف حكومي.

وقد أشارت تقارير صحفية إلى أن المعسكر المناهض لنتنياهو يمتلك ٦٧ مقعداً في الكنيست الجديدة، مقابل ٤٦ نائباً أوصوا بنتنياهو لتشكيل الحكومة، مع امتناع سبعة عن التوصية. وهذا يمنح معسكر التغيير أغلبية عددية في ملف رئاسة الكنيست، لكنه لا يحسم الخلافات بين مكوناته بشأن تشكيل الحكومة أو اختيار رئيس جديد .

أمير أوحانا هدف أساسي لمعسكر التغيير

أمير أوحانا عضو بارز في الليكود، ومن الشخصيات السياسية المرتبطة بمعسكر بنيامين نتنياهو. تولى رئاسة الكنيست في ديسمبر ٢٠٢٢م، وأصبح وجوده في هذا الموقع جزءاً من بنية السيطرة البرلمانية

للائتلاف الذي قاده نتنياهو. المسألة لا تتعلق بمجرد الاختلاف الشخصي أو الحزبي معه، بل بطبيعة الموقع الذي يشغله.

فأوحانا يستطيع، ضمن حدود القانون والنظام الداخلي، التأثير في توقيت انعقاد الجلسات وترتيب أعمالها، وتنظيم مناقشة مشروعات القوانين والمقترحات، وإدارة الإجراءات المتعلقة بتشكيل اللجان البرلمانية، والتعامل مع طلبات المعارضة والحكومة، وإدارة الجلسات التي تتعلق بالتصويت على الحكومة الجديدة.

وتكمن حساسية اللحظة الراهنة في أن إيزنكوت حصل على تكليف الرئيس إسحاق هرتسوج بتشكيل الحكومة، بينما لم تتحول الأغلبية التي أيدت تكليفه إلى ائتلاف متماسك بعد، ولذلك يريد معسكر التغيير إزالة أي احتمال لاستخدام رئاسة الكنيست لتأخير إجراءات انتقال السلطة أو منح الليكود وقتاً إضافياً لممارسة الضغط على النواب المترددين. وقد أوضحت تقارير في ٨ نوفمبر أن إيزنكوت يريد تغيير رئيس الكنيست قبل عرض حكومته الجديدة على التصويت، خشية أن يؤدي بقاء أوحانا إلى تأخير جلسة التنصيب، ما يمنح حزب الليكود فرصة للتأثير في مواقف بعض النواب .

يائير لابيد هو المتوقع أن يتولى رئاسة الكنيست

الاسم الذي طُرح في المشاورات هو يائير لابيد باعتباره مرشحاً محتملاً لرئاسة الكنيست، ويحظى بدعم من أفيجدور ليبرمان وبعض الأطراف داخل معسكر التغيير. لكن يجب عدم التعامل مع ترشيح لابيد باعتباره قراراً نهائياً، فالمعلومات المنشورة حتى ٨ نوفمبر تشير إلى وجود خلاف داخل المعسكر نفسه: حزب بينيت "معاً" طرح اسم لابيد، وليبرمان أبدى دعماً لهذا الاتجاه، أما حزب إيزنكوت "يشار" فيريد أن يكون الرئيس الجديد من بين نوابه، لهذا طلب تأجيل حسم الاسم لحين إجراء مزيد من المشاورات.

وهنا تظهر مفارقة مهمة: الأحزاب التي تتفق على إبعاد أوحانا لا تتفق بالضرورة على الشخصية التي ينبغي أن تخلفه، فالمنصب ليس رمزياً فقط، بل يمنح شاغله نفوذاً مؤسسياً، ولذلك تسعى الأحزاب إلى ضمان ألا يتحول إلى مكسب حصري لحزب منافس داخل معسكر التغيير. وهذا يعني أن لابيد اسم مطروح بجدية، لكنه ليس رئيساً منتخباً ولا مرشحاً متفقاً عليه بشكل نهائي.

علاقة أوحانا بنتنياهو.. ولماذا يُنظر إليه باعتباره جزءاً من منظومة حمايته سياسيا؟

تتجاوز علاقة أمير أوحانا بنتنياهو العلاقة التقليدية بين رئيس حزب ورئيس برلمان، فقد ارتبط أوحانا سياسياً بنتنياهو منذ سنوات، وتولى مناصب حكومية حساسة في حكوماته، أبرزها وزارة العدل عام ٢٠١٩م، ثم وزارة الأمن الداخلي (الأمن القومي حالياً) في الحكومة التي تشكلت عام ٢٠٢٠م. وتكمن أهمية تجربته في وزارة العدل في أنها تزامنت مع تصاعد التحقيقات والاتهامات الجنائية التي واجهها نتنياهو، وظهور مبادرات تشريعية كانت تستهدف تعديل قواعد الملاحقة الجنائية والحصانة البرلمانية.

وقد وصفت تقارير صحفية أوحانا في تلك الفترة بأنه من الموالين لنتنياهو، وأشارت إلى دعمه مقترحات تمنح رئيس الوزراء حصانة من الملاحقة القضائية، كما ارتبط اسمه برئاسة اللجنة التي أعدت قانون الدولة القومية اليهودية.

أ-مشروع الحصانة من الملاحقة القضائية

كان من أبرز الملفات التي ظهرت في تلك المرحلة مشروع إعادة توسيع الحصانة البرلمانية، بحيث تصبح حماية عضو الكنيست من الملاحقة الجنائية أقرب إلى النظام الذي كان معمولاً به قبل تعديل القانون عام ٢٠٠٥م. وتتمثل أهمية هذا المقترح في أن نتنياهو، بصفته عضواً في الكنيست ورئيساً للحكومة، كان يستطيع الاستفادة سياسياً من أي تعديل يجعل حصوله على الحصانة أكثر سهولة.

والفارق القانوني مهم: قبل ٢٠٠٥م كانت الحصانة الإجرائية لأعضاء الكنيست هي الأصل، وكان يتعين اتخاذ إجراء لرفعها، وبعد تعديل القانون أصبحت الحصانة الإجرائية غير تلقائية، وأصبح العضو مطالباً بطلبها، ويحتاج الأمر إلى إجراءات وتصويت داخل الكنيست. كانت هناك مقترحات لإعادة النظام السابق، مع محاولة تقليص قدرة المحكمة العليا على مراجعة قرارات منح الحصانة. لكن يجب التأكيد أن مشروع

إعادة الحصانة لم يتحول إلى قانون نافذ يمنح نتنياهو إعفاءً تلقائياً من محاكمته، كما أن وجود أغلبية سياسية مؤيدة له لا يعني أن الحصانة تتحقق دون استيفاء الشروط القانونية.

ب-سن "القانون الفرنسي" (French Law)

كان هذا من أكثر المقترحات حساسية في النقاش الإسرائيلي، والمقصود به سن قانون يمنع التحقيق مع رئيس الحكومة أو محاكمته خلال فترة توليه المنصب، على غرار بعض جوانب الحصانة الممنوحة للرئيس الفرنسي أثناء ولايته، مع اختلاف كبير بين النظامين الفرنسي والإسرائيلي. كانت أهمية المقترح بالنسبة لنتنياهو تتمثل في احتمال تأجيل الإجراءات القضائية المرتبطة بملفاته إلى ما بعد انتهاء ولايته، وهو ما كان سيمنحه مساحة زمنية وسياسية إضافية. لكن القانون لم يُقر في صورة تمنح نتنياهو الحماية المقترحة، وظل موضوعاً للخلاف السياسي والقانوني. وقد حذّر مؤسسات أكاديمية وبحثية من أن تشريعاً شخصياً أو عاماً يعرقل محاكمة رئيس الحكومة بسبب الجرائم المنسوبة إليه يمكن أن يضر بمبدأ المساواة أمام القانون .

جـ-قانون "الدولة القومية للشعب اليهودي"

ارتبط أوحانا أيضاً بعملية إعداد قانون أساس: إسرائيل - "الدولة القومية للشعب اليهودي"، الذي أُقر عام ٢٠١٨م. ومن أبرز ما تضمنه القانون اعتبار إسرائيل "الدولة القومية للشعب اليهودي"، وقصر ممارسة حق تقرير "المصير القومي في الدولة على الشعب اليهودي"، وتثبيت مكانة رموز الدولة والعبرية بوصفها اللغة الرسمية، مع منح العربية مكانة خاصة، واعتبار تطوير الاستيطان اليهودي قيمة قومية، والعمل على تشجيعه وتعزيزه. هذا القانون لم يكن قانوناً لحماية نتنياهو من المحاكمة، لكنه كان جزءاً من البيئة التشريعية والسياسية التي دعمت توجهات اليمين القومي والديني في إسرائيل.

د-التعديلات القضائية وحدود مسؤولية رئيس الكنيست

خلال حكومة نتنياهو التي تشكلت في نهاية ٢٠٢٢م، تولى أوحانا رئاسة الكنيست، في مرحلة شهدت محاولة تمرير حزمة واسعة من التغييرات القضائية.

ومن أبرز الملفات التشريعية التي ارتبطت بتلك الحزمة:

الملف التشريعي	مضمونه وأثره المؤسسي
قانون معيار المعقولية	تقييد قدرة المحكمة العليا على التدخل في بعض القرارات الحكومية والإدارية استناداً إلى عدم المعقولية.
تغيير آلية اختيار القضاة	إعادة توزيع النفوذ في لجنة اختيار القضاة، بما يثير خلافاً حول استقلال القضاء.
مشروع تجاوز قرارات المحكمة	مقترحات تسمح للكنيست بإعادة إقرار قوانين أبطلتها المحكمة وفق شروط محددة.
تغيير وضع المستشارين القانونيين	مقترحات لتقليل استقلال المستشارين القانونيين للحكومة وزيادة خضوعهم للسلطة السياسية.

هذه الملفات لم تكن كلها قوانين نافذة؛ بعضها أُقر، وبعضها كان مقترحات أو مشاريع لم تستكمل مسارها التشريعي. والنقطة الأساسية أن أوحانا لم يكن منفرداً في سن هذه القوانين، ولم يكن رئيس الكنيست هو صاحب السلطة التشريعية المنفردة، فالقرارات اتخذتها الأغلبية البرلمانية والائتلاف الحاكم، بينما كان دور رئيس الكنيست مرتبطاً بإدارة المؤسسة والإجراءات التشريعية.

هذه السياسات ساعدت نتنياهو في مواجهة قضايا الفساد

يجب التمييز بين الحماية القانونية المباشرة والحماية السياسية والمؤسسية غير المباشرة:

الحماية القانونية المباشرة: لم ينجح أوحانا في تمرير قانون يمنح نتنياهو حصانة تلقائية من قضايا الفساد، ولم يكن منصب رئيس الكنيست قادراً بذاته على وقف محاكمته.

الحماية السياسية والمؤسسية: ظهرت في ثلاثة مستويات:
-دعم مقترحات إعادة توسيع الحصانة، التي كان من الممكن أن توفر لنتنياهو فرصة لطلب حماية برلمانية إضافية.
-دعم توجهات سياسية لتقليص بعض صلاحيات القضاء والحد من قدرته على مراجعة قرارات السلطات السياسية.
-الحفاظ على أغلبية ائتلافية قادرة على إدارة الأجندة التشريعية والمؤسسية بما يتفق مع أولويات الحكومة.

أما قضايا نتنياهو نفسها، فتتعلق بملفات الرشوة والاحتيال وخيانة الأمانة، وهي قضايا مستقلة عن منصب رئيس الكنيست، ولا يجوز اعتبار كل قانون قضائي أو كل تعديل مؤسسي تشريعاً مخصصاً لإسقاطها أو تعطيلها. من هنا فإن إبعاد أوحانا لا يعني تلقائياً انتهاء أي تأثير سياسي في المسار القضائي، لكنه قد يغير ميزان القوة داخل المؤسسة التي تستطيع التشريع والرقابة وتشكيل اللجان.

يولي إدلشتاين عام ٢٠٢٠م سابقة يخشى معسكر التغيير تكرارها

يولي إدلشتاين هو رئيس الكنيست الأسبق عن حزب الليكود، والذي ارتبط اسمه بأزمة دستورية مهمة في مارس ٢٠٢٠م. هذه السابقة مهمة للغاية لفهم الصراع الحالي، ففي مارس ٢٠٢٠م، وبعد الانتخابات الإسرائيلية، كانت هناك أغلبية برلمانية تريد انتخاب رئيس جديد للكنيست بدلاً من إدلشتاين. لكنه رفض إدراج التصويت على جدول الأعمال، رغم وجود طلب مدعوم بتوقيعات ٦١ نائباً. وبرر موقفه بأن الوضع السياسي لم يكن قد استقر، وأن اختيار رئيس جديد في تلك المرحلة قد يؤثر في المفاوضات المتعلقة بتشكيل الحكومة. لكن المحكمة العليا تدخلت وأصدرت حكماً يلزمه بعقد جلسة للتصويت على انتخاب رئيس جديد، وبدلاً من تنفيذ الحكم، استقال إدلشتاين، وأثار ذلك أزمة دستورية بين السلطتين القضائية والتشريعية.

وتكمن أهمية هذه السابقة في أنها أسست لمبدأ مفاده أن رئيس الكنيست لا يستطيع استخدام صلاحياته الإجرائية لمنع أغلبية النواب من ممارسة حقها في انتخاب رئيس جديد، ولهذا السبب، فإن معسكر التغيير يضع احتمال تكرار تجربة ٢٠٢٠م في حساباته، وإن كان أوحانا أعلن أنه سيحترم طلباً موقعاً من ٦١ نائباً لعقد تصويت مبكر، ونفى عزمه التمسك بالمنصب خلافاً لإرادة الأغلبية.

وهنا ينبغي التمييز بين الشخصيتين: إدلشتاين هو صاحب سابقة رفض التصويت عام ٢٠٢٠م، أما أوحانا فهو رئيس الكنيست الذي يسعى المعسكر الحالي إلى استبداله في نوفمبر ٢٠٢٦م.

كيف يسعى معسكر نتنياهو إلى إفشال تغيير رئيس الكنيست؟

يدرك معسكر نتنياهو أن خسارة رئاسة الكنيست قد تكون بداية سلسلة من خسائره في مؤسسات الدولة، ولذلك فإن المعركة لا تقتصر على الاحتفاظ بأمير أوحانا، وإنما تتعلق بمنع انتقال السيطرة البرلمانية إلى خصوم نتنياهو. ويمكن تحديد أبرز أدوات المواجهة في الآتي:

أ-استخدام الإجراءات البرلمانية والقانونية: قد يسعى الليكود إلى الاستفادة من الخلافات المتعلقة بموعد التصويت، وترتيب الجلسات، وتفسير النظام الداخلي للكنيست، لكسب الوقت أو تأخير بعض الإجراءات. لكن هذه المناورة تصطدم بسابقة المحكمة العليا في قضية إدلشتاين، التي أكدت عدم جواز تعطيل إرادة الأغلبية البرلمانية.

ب-استثمار الانقسامات داخل معسكر التغيير: هذه هي إحدى نقاط الضعف المهمة في التحرك، فالمعسكر الذي يضم إيزنكوت وبينيت وليبرمان وجولان ولابيد والأحزاب الفلسطينية لا يمتلك بالضرورة رؤية موحدة بشأن الحكومة المقبلة. وتظهر الخلافات في ملفات جوهرية، منها مشاركة الأحزاب الفلسطينية في الحكومة أو الاكتفاء بدعمها من الخارج، وقانون تجنيد الحريديم وتقاسم الأعباء العسكرية، وطبيعة التنازلات السياسية المطلوبة لتشكيل ائتلاف، وتوزيع المناصب الوزارية والبرلمانية، وهوية رئيس الكنيست الجديد. وقد كشفت مشاورات تشكيل الحكومة عن صعوبة التوفيق بين موقف ليبرمان الرافض لحكومة تعتمد على الأحزاب الفلسطينية، وموقف بعض القوى الأخرى التي تضع المساواة في الخدمة العسكرية وتجنيد الحريديم في مقدمة أولوياتها.

جـ-الضغط على النواب المترددين: تشير تقارير صحفية إلى مخاوف داخل معسكر التغيير من أن يحاول الليكود التأثير في بعض النواب، أو دفعهم إلى تغيير مواقفهم، أو تعطيل مشاركتهم في التصويت. كما أشارت تقارير إلى مخاوف لدى المعارضة من محاولات حشد أنصار الليكود داخل الكنيست يوم التصويت، ما قد يؤدي إلى اضطرابات تعطل انعقاد الجلسة. لكن هذه المعلومات تتعلق بمخاوف وادعاءات نقلتها مصادر في المعارضة، ولا ينبغي التعامل معها باعتبارها خطة مثبتة التنفيذ.

د-الدفع نحو حكومة وحدة وطنية: يمثل خيار حكومة الوحدة الوطنية أحد المسارات السياسية التي يمكن أن تغير حسابات الصراع، فإذا تعثرت مفاوضات إيزنكوت، قد تتجدد الدعوات إلى تشكيل حكومة موسعة تضم قوى من المعسكرين، وهو ما يمكن أن يقلص أهمية الأغلبية المناهضة لنتنياهو في بعض عمليات التصويت. غير أن تشكيل مثل هذه الحكومة يطرح أسئلة حول مستقبل نتنياهو نفسه، وموقعه في القيادة، ومصير القضايا القضائية، ومدى استعداد خصومه لقبول المشاركة معه.

هـ-تحويل المعركة إلى مواجهة سياسية حول شرعية الأغلبية: قد يحاول الليكود تقديم التحرك باعتباره محاولة من المعارضة للسيطرة على مؤسسات الدولة قبل تشكيل الحكومة، بينما تصفه المعارضة بأنه ممارسة طبيعية لحق الأغلبية البرلمانية.

وبذلك تتحول رئاسة الكنيست إلى ساحة صراع على تفسير الديمقراطية الإسرائيلية نفسها: هل تتحدد السلطة البرلمانية من خلال الأغلبية العددية في الكنيست، أم من خلال الائتلاف الذي يتمكن من تشكيل الحكومة؟

القوانين التي يريد معسكر التغيير إلغاءها أو تعديلها

وفقاً للتقارير المنشورة في ٨ نوفمبر ٢٠٢٦م، لا يقتصر تحرك معسكر إيزنكوت على تغيير رئيس الكنيست، وإنما يتضمن برنامجاً تشريعياً أوسع، يحتل أولوية تشريعية معلنة:

الملف	الهدف المطروح
قانون معيار المعقولية	إعادة توسيع قدرة المحكمة العليا على مراجعة القرارات الحكومية.
آلية اختيار القضاة	إعادة النظر في التغييرات التي أقرتها حكومة نتنياهو.
صلاحيات المستشارين القانونيين	تعزيز استقلال المؤسسات القانونية.

لجنة التحقيق في ٧ أكتوبر	إنشاء لجنة تحقيق رسمية على مستوى الدولة.
لجان الكنيست	إعادة تشكيل اللجان الرقابية والمالية والأمنية.

وتشير تحليلات وتقارير إلى أن المعسكر يدرس استخدام الفترة الانتقالية، قبل تشكيل الحكومة الجديدة، لإطلاق مبادرات تستهدف إلغاء أجزاء من التعديلات القضائية التي أقرتها الحكومة السابقة، كما يخطط لإنشاء لجان مؤقتة للشؤون الخارجية والأمن والمالية، إلى جانب لجنة خاصة لدفع مشروع التحقيق الرسمي في إخفاقات ٧ أكتوبر. لكن هناك فرق بين إعلان النية التشريعية وإقرار القوانين فعلياً؛ إذ تتطلب كل مبادرة استكمال الإجراءات البرلمانية والقانونية اللازمة .

الأبعاد الاستراتيجية لتغيير رئيس الكنيست

يمكن قراءة هذه المعركة من خلال أربعة أبعاد مترابطة:

البعد الأول.. تفكيك منظومة السيطرة السياسية لنتنياهو: لا يستمد نتنياهو نفوذه من رئاسة الحكومة وحدها، وإنما من شبكة من التحالفات الحزبية والبرلمانية والمؤسسية، وخسارة الليكود رئاسة الكنيست تعني فقدان موقع مؤثر داخل هذه الشبكة.

البعد الثاني.. إعادة التوازن بين السلطات: يريد معسكر التغيير إعادة النظر في العلاقة بين الحكومة والكنيست والمحكمة العليا، بعد سنوات من الخلاف حول الإصلاح القضائي، ومن ثم فإن تغيير الرئيس يمثل مدخلاً لإعادة ترتيب التوازن المؤسسي.

البعد الثالث.. إعادة فتح الملفات المرتبطة بإخفاقات ٧ أكتوبر: إنشاء لجنة تحقيق رسمية قد يفتح الباب أمام مراجعة المسؤوليات السياسية والعسكرية والأمنية، بما في ذلك مسؤولية القيادة الحكومية، وهذا الملف يحمل أهمية خاصة لنتنياهو، الذي يواجه انتقادات سياسية بشأن إدارة الدولة قبل الهجوم وأثناءه وبعده.

البعد الرابع.. إعادة ترتيب العلاقة بين الأحزاب الفلسطينية واليهودية: تكتسب مشاركة الأحزاب الفلسطينية في دعم تغيير رئيس الكنيست أهمية تتجاوز عدد مقاعدها؛ فهي تعكس إمكانية نشوء أغلبية برلمانية عابرة للانقسامات التقليدية، حتى لو لم تتفق هذه الأحزاب على المشاركة في الحكومة. لكن هذه المشاركة تظل مرتبطة بالخلافات حول طبيعة الائتلاف المقبل ومواقف الأحزاب اليهودية من الشراكة السياسية مع النواب الفلسطينيين.

السيناريوهات المحتملة خلال المرحلة المقبلة

لا يمكن الجزم بمآلات المواجهة، لكن يمكن تحديد المسارات التي ستتوقف عليها التطورات:

السيناريو الأول.. نجاح تغيير رئيس الكنيست: مسار مطروح للتنفيذ، حيث يتمكن معسكر إيزنكوت من توحيد أصواته مع الأحزاب الفلسطينية، وانتخاب رئيس جديد، ما يمنحه السيطرة على جزء مهم من الأجندة البرلمانية، ويفتح المجال أمام لجان التحقيق والتعديلات التشريعية.

السيناريو الثاني.. تأخير التغيير بسبب الخلافات الداخلية: عقبة سياسية قائمة، ويستمر الخلاف على اسم الرئيس الجديد أو على توزيع المناصب، ما يمنح الليكود وقتاً إضافياً لمحاولة التأثير في المفاوضات والنواب.

السيناريو الثالث.. نجاح تغيير الرئيس وفشل تشكيل الحكومة: احتمال مؤسسي وسياسي مهم، حيث ينجح المعسكر في انتخاب رئيس جديد، لكنه يفشل في تجاوز الخلافات بشأن تشكيل الحكومة. وهنا تصبح لديه قدرة برلمانية على إدارة بعض الملفات التشريعية والرقابية، دون أن يمتلك بالضرورة السلطة التنفيذية.

السيناريو الرابع.. تسوية سياسية أو حكومة وحدة: تتجه الأطراف إلى تسوية أوسع، ما يعيد توزيع السلطة بين المعسكرين، ويغير طبيعة المواجهة حول نتنياهو ومستقبل الملفات القضائية.

دلالات هذه المعركة لمستقبل نتنياهو وقضاياه القضائية

من المهم عدم اختزال المعركة في محاولة لإبعاد نتنياهو عن الحكم بسبب قضايا الفساد فقط، فهناك ثلاثة مسارات متداخلة:

-المسار السياسي: يتعلق بمستقبل قيادته لحزب الليكود وقدرته على الاستمرار في تشكيل الحكومات.

-المسار البرلماني: يتعلق بفقدان السيطرة على رئاسة الكنيست واللجان والأجندة التشريعية.

-المسار القضائي: يتعلق باستمرار محاكمته وإمكانية ظهور مبادرات تشريعية جديدة تخص الحصانة واستقلال القضاء.

وتغيير رئيس الكنيست لن يؤدي تلقائياً إلى إدانة نتنياهو أو إسقاط حكومته أو وقف محاكمته، لكنه قد يغير البيئة السياسية والمؤسسية التي تتحرك فيها هذه الملفات. والأهم أن الأغلبية المناهضة لنتنياهو، إذا نجحت في توحيد موقفها، تستطيع أن تجعل الكنيست مساحة للرقابة على الحكومة ومراجعة التشريعات السابقة، حتى قبل حسم تشكيل الحكومة الجديدة.

ختاما

تكشف معركة استبدال أمير أوحانا عن انتقال الصراع السياسي الإسرائيلي إلى مستوى يتجاوز التنافس على رئاسة الحكومة، فمعسكر جادي إيزنكوت يسعى إلى استثمار الأغلبية البرلمانية التي تشكلت بعد انتخابات أكتوبر ٢٠٢٦م لانتزاع مواقع النفوذ داخل المؤسسة التشريعية، وفتح ملفات التعديلات القضائية وإخفاقات ٧ أكتوبر، وتقليص قدرة حزب الليكود على التحكم في المسار البرلماني خلال المرحلة الانتقالية.

وفي المقابل، يدرك معسكر نتنياهو أن فقدان رئاسة الكنيست قد يضعف قدرته على إدارة الأجندة التشريعية، ويزيد من فرص إعادة النظر في التشريعات التي أقرها خلال السنوات الماضية، فضلاً عن فتح المجال أمام رقابة برلمانية أكثر اتساعاً على أداء حكوماته.

غير أن التحدي الأكبر أمام إيزنكوت لا يتمثل فقط في إبعاد أوحانا، بل في الحفاظ على تماسك الأغلبية التي أيدته، فالأغلبية التي تستطيع انتخاب رئيس للكنيست ليست بالضرورة أغلبية تستطيع تشكيل حكومة مستقرة.

ومن هنا يمكن فهم أهمية مشاركة الأحزاب الفلسطينية في هذه المعركة؛ إذ إن أصواتها أصبحت جزءاً من حسابات السيطرة على المؤسسة التشريعية، حتى مع استمرار الخلافات حول طبيعة مشاركتها في الحكومة.

هكذا تصبح معركة رئاسة الكنيست معركة على التحكم في المرحلة الانتقالية، وعلى مستقبل التوازن بين السلطات في إسرائيل، وعلى قدرة معسكر نتنياهو على الاحتفاظ بنفوذه المؤسسي بعد خسارة الأغلبية السياسية، أما مستقبل نتنياهو القضائي والسياسي فسيتوقف على تطورات مستقلة، وإن كانت شديدة الارتباط بنتائج هذه المواجهة.